تطور مساحة وانتاجية الأرض والملكية الزراعية

ان الاهتمام بالتصنيع لا ينبغى ان يصرف الاذهان عن الزراعة . فبغض النظر عن المكان الذى مازالت الزراعة تحتله من اقتصادنا القومى ، فان الانتاج الزراعى لابد ان يواكب فى تطوره الانتاج الصناعى لضمان استمرار نمو الصناعة نفسها بمعدلات عالية . تتقدم الصناعة بمعدل عالى على الزراعة من نواح ثلاث اساسية : أولا ـ توفير سلع للتصدير للحصول على العملات الاجنبية اللازمة لشراء الالات وغيرها من معدات التصنيع (وهذا هو الدور الذى يلعبه القطن والارز والبصل)؛ وثانيا ـ توفير المواد الاولية لعدد من صناعاتنا الهامة ، الغزل والنسيج ، الصناعات الغذائية .. الخ) ، وثالثا ـ تدبير اقصى مايمكن تدبيره من منتجات غذائية لتوفير الطعام لا لاهل الريف وهم هم ولسكن للمشتغلين بالصناعة والتجارة كذلك .

١ ـ الاراضى المنزرعة

جدول رقم (١) : الاراضى المستصلحة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٤ (آلاف الافدنة)

البيان	قبل الخطة	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	السنوات الاربع الاولى من الخطة	الاجمالى
تعمير الاراضى	٣٣٣٧٣	٥٠٠٠	٣٤٠١٩	٤٥٤٥٦	٦٠٤٨٨	١٤٤٩٦٣	١٧٧٣٣٦
تهجير اهالى النوبة	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٧٠٦٣	١٢٣١٣	١٥٤٢٩	٣٤٨٠٥	٣٤٨٠٥
محيرية التحرير	٢٠٩٧٧	٣٠٠٠	١٢٣٠٠	٢٤١٠٣	٤٠٢٠	٧٩٤٢٣	١٠٠٤٠٠
قرية ٠ اوشيم ابيس	٢١٢٠٠	٠٠٠٠٠	٦٠٠٠	٧٩٠٠	١٠٠٠	١٤٩٠٠	٣٦١٠٠
مناطق اخرى	٠٠٠٠٠	٩٣٤٣	١١٩٤٨	١٣٤٦٥	٢٢٠٠٠	٥٦٧٥٦	٥٦٧٥٦
الصحارى	٤٣٣٣	١٢٤٣٠	١٦٥٠٠	١٩٠٧٦	٢٠٤٩٨	٦٨٥٠٤	٧٢٨٣٧
الاجمالى	٧٨٨٨٣	٢٩٧٧٣	٨٧٨٣٠	١٢٢٣١٣	١٥٩٤٣٥	٣٩٩٣٥١	٤٧٨٢٣٤

(المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة : ١٩٦٤)

جدول رقم (٢) : تطور المساحة المحصولية فى عهد الثورة

المساحة	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
حاصلات شتوية	٤٣٦٤	٤٧٠١	٤٦٥٣	٤٦٩٢	٤٨٢٢	٤٦٨٢	٤٧٢٨
حاصلات صيفية	٣٠٣٦	٣١٩٦	٣٢٦٢	٣٥٢٧	٣٧٠٣	٣٩٠٠	٣٨٧٤
حاصلات نيلية	١٨٢٤	١٩٦٠	٢٠٥٩	١٦١٦	١٦٩٥	١٥٨٨	١٥٧٧
جنـــاين	٩٤	١٠٩	١١٥	١٢٧	١٤٥	١٥٢	١٧١
الجملة	٩٣٠٨	٩٩٦٦	١٠٠٨٩	٩٩٧٢	١٠٣٦٥	١٠٣٢٢	١٠٣٥٠

(المصدر .. الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ١٩٦٤)

● ولعل اول ما يلفت النظر فى هذه الجداول هو المجهود الضخم الذى تبذله الدولة لزيادة المساحة المزروعة . وقد بدأت الثورة باقرار برنامج سنة ١٩٥٣ للتوسع الزراعى الذى كان يستهدف استصلاح ٢٦٠ر١٩٢ فدانا وقد تم تعديله بمناسبة بدء الخطة الخمسية الاولى وعرف من ذلك الوقت ببرنامج ١٩٥٩ . وانسع نطاقه لتسجيل ٢٢٥٢٥٠ الف فدان . وكانت كل هذه الاراضى تعتمد على تدبير المياه من الموارد المائية الموجودة بالفعل فى انتظار المشروع المائى الاكبر:

السد العالى . وقد تم بالفعل حتى آخر سنة ١٩٦٤ المالية استصلاح حوالى نصف مليون فدان اى بمعدل يزيد عن اربعين الف فدان سنويا . ويكفى لتقدير هذا المجهود ان نذكر ان متوسط المساحة المستصلحة فى العشرين عاما السابقة للثورة لم يكن يزيد عن الفين وخمسمائة فدان سنويا . هذا وعلى حسب تقديرات وزارة الاشغال سيرتفع معدل الاستصلاح السنوى الى ١٤٥ر٠٠٠ فدان خلال مشروع السنوات الخمس الثانى (١٩٦٤/١٩٧٢) التى سيستغرقها اعداد الاراضى التى ستستفيد من مياه السد . وفى نهاية هذه المدة ، اى فى العيد العشرين للثورة، تكون الرقعة المنزرعة قد اتسعت بنسبة ٢٥٪ وبمعدل سنوى قدره ٢ر١٪ ، اذ تزيد الى ٧ر٦٥٩ر٠٠٠ فدانا عام ١٩٧٢

بعد ان كانت ٦ر٠٩٣ر٥٠٠ عام ١٩٥٢ .

● ورغم كل هذه الجهود فان اقصى ما يمكن ان تحققه هو نسبة ٢ر١٪ فى مقابل معدل زيادة سكان قدره ٢ر٥٪ ومعنى ذلك انه رغم كل الجهود المبذولة لزيادة الرقعة الزراعية فان الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المنزرعة ستزايد . وبالفعل كانت هذه النسبة ٣ر٦ نسمة للفدان فى سنة ١٩٥٢ ثم ارتفعت الى ٤ر٤ نسمة للفدان فى سنة ١٩٦٤ . ومن المعروف ان مشكلة استصلاح الاراضى عندنا هى فى الجوهر مشكلة توفير مياه للرى . وفى حدود الامكانيات التكنيكية الحالية لا يمكن ان نعتمد على اى زيادة ضخمة فى الموارد المالية بعد تلك التى يحققها السد العالى الا فى حالة وصول العلم الى استخدام الطاقة الذرية فى ازالة ملوحة مياه البحر بتكاليف اقتصادية . وهذا يفرض من الان ضرورة الوفر فى المياه والاعتماد على وسائل رى غير تقليدية (كالرش مثلا، واستخدام المواسير بدل الترع الفرعية ... الخ) .

● ومن حسن الحظ ان جودة الاراضى المصرية تسمح بزراعة اكثر من محصول واحد فى السنة مما يجعل المساحة المحصولية (مجموع مساحة المحصولات المختلفة) يزيد عن مساحة الاراضى الزراعية بحوالى الثلث . وهذا يلقى بدوره ضوءا على اهمية التركيب المحصولى للزراعة المصرية وضرورة الوصول الى التركيب الذى يحقق — من وجهة نظر الاقتصاد القومى — افضل استخدام ممكن لمساحة الارض الزراعية المتاحة .

٢ — الانتاج الزراعى

جدول رقم (٣) : تطور الرقم القياسى للدخل القومى من الزراعة

٥٢/٥٢	٥٦/٥٥	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣
١٠٠	١٢٤	١٤٤	١٥٩	١٥٨	١٤٦	١٦٧	١٧٧

(المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة : ١٩٦٤)

● ويظهر من هذا الجدول ان الرقم القياسى للدخل القومى المتحقق من الزراعة قد حقق خلال اثنتى عشرة سنة زيادة قدرها ٧٧٪ اى بمعدل سنوى قدره ٦ر٤٪ . واول ما يلفت النظر فى هذا الصدد هو أن هذا المعدل يفوق بكثير معدل زيادة المساحة المزروعه . ومعنى هذا ان الزيادة فى الدخل لا ترجع فقط الى التوسع الافقى وانما ايضا الى التوسع الرأسى ، اى للاستثمارات التى ترفع من انتاجية الارض .

● يلاحظ كذلك ان سنة ١٩٦٢/١٩٦١ الزراعية تشذ عن هذا الاتجاه العام وتسجل هبوطا فى الدخل القومى الناتج من الزراعه . ويرجع هذه الظاهرة الى الكارثة التى اصابت محصول القطن فى تلك السنة .

● واخيرا فان الرقم القياسى للدخل محسوب على أساس تقدير قيمة المحصولات ، اى على اساس تقديرات نقدية . ومن المعروف ان قيمة النقود غير ثابتة . ولذلك فلابد للوصول الى تقدير دقيق لتطور الزراعة من تحرى ارقام الاستثمار فى علاقتها بالدخل ثم تتبع ارقام انتاج المحصولات الاساسية:

جدول رقم (٤) : الاستثمار والدخل فى الزراعة خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى

(ملايين الجنيهات)

البيان	سنة الاساس ٦٠/٥٩	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	المستهدف من الخطة الخمسية
الدخل	٣٩	٣٨	٥٢	٧٤	١٠٢	٣٤٧ر٤
الاستثمار	٤٠٥	٤٠٢ر٧	٣٧٢	٤٢٦ر٤	٤٥٢ر٤	٣٦ ٪

(المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة — ١٩٦٤)

وليس من الميسور تتبع حركة الاستثمار فى الزراعة بالدقة الكافية قبل الاخذ بالتخطيط . ولهذا فالبيانات الوحيدة الجديرة بالبحث هى بيانات الخطة الخمسية الاولى فى حدود سنوات التنفيذ الاربع الاولى المتاحة حاليا مع مقارنتها بالاستثمارات المقدرة فى الخطة . وهذا ما يتضمنه الجدول رقم ٤ ومنه يتضح :

● ان هناك زيادة مستمرة فى الاستثمار فى الزراعة ولكن هذه الزيادة فى مجموعها اقل مما كان مقدرا فى الخطة .

● ان الزيادة فى الدخل الزراعى خلال السنوات الاربع قد بلغت ١٢٪ فى حين ان المستهدف فى نهاية الخطة هو ٢٦٪ .

● ان معدلات التنفيذ فى الزراعة اقل منها فى معظم القطاعات الاخرى .

جدول رقم (٥) : انتاج المحاصيل الرئيسية

المحصول	الوحدة	١٩٥٢			١٩٦٣			١٩٦٤		
		المساحة بالفدان	انتاجية الفدان	جملة المحصول	المساحة بالفدان	انتاجية الفدان	جملة المحصول	المساحة بالفدان	انتاجية الفدان	جملة المحصول
القطن الشعر	قنطار مشترى	١٩٦٦٩٥٥	٤ر٥	٨٩١٠١٧٢	١٦٢٧٢٦٩	٥ر٤	٨٨٣٣٤٦١	١٦١٠٨٦٣	٥ر٧	١٠٠٨١٤٢٠
القمح	اردب	١٤٠٢٠٠٥	٥ر٢	٧٢٦٠٤٠٧	١٣٤٥١٠١	٧ر٤	٩٩٥٣٤٤٨	٠٠	٠٠	٠٠
الذرة الشامية	اردب	١٧٠٣٨٢٨	٦ر٣	١٠٧٥٧١٤٨	١٧٢٠٧٦٣	٧ر٧	١٣٣٣٥٠٣٧	٠٠	٠٠	٠٠
الذرة الرفيعة	اردب	٤٣٢٨٧٠	٨ر٦	٣٧٣٢٢٨٧	٤٨٣٨٤٢	١٠ر٧	٥٢٠٣٨١٢	٠٠	٠٠	٠٠
الارز الشعير	ضريبة	٣٧٣٦٠٩	١ر٥	٥٤٦٨٢٩	١٥٩٤٧٧	٢ر٤	٢٣٤٨٦٢٨	٠٠	٠٠	٠٠
الحدائق	طن	٩٤٠٠٠		٨٩٤٠٠٠	١٥٢٠٠٠		١٢١٦٠٠٠	١٧١٠٠٠		١٣٣٧٠٠٠

(المصدر : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ١٩٦٤)

● اول ما يلفت النظر فى هذا الجدول هو الزيادة المنتظمة فى انتاجية الفدان نتيجة لتحسين وسائل الرى والصرف والتوسع فى استخدام الاسمدة الكيماوية ومقاومة الافات وتنظيم الدورة الزراعية.

● ويلاحظ كذلك الاهتمام بالتوسع فى زراعة محصولات تصدير اخرى غير القطن . وهذا واضح فى حالة الارز الذى زادت المساحة المزروعة منه حوالى ثلاثة اضعاف . كذلك تم توسع فى زراعة البصل . وقد انعكس هذا فى ميزاننا التجارى حيث اخذ الارز يحتل مكانا بارزا فى الصادرات .

● وبالعكس كان هناك تقلص نسبى فى زراعة القمح والذرة وقد تداركت الجهات المسئولة هذا الوضع وجرى توسع كبير فى زراعة الذرة الصيفية حيث وصلت مساحتها وحدها الى مليون فدان.

● تم توسيع زراعة تصب السكن وان كان تحسين الانتاجية مازال محدودا نسبيا والهدف الواضح هو توفير المادة الاولية لمصانع السكر الجديدة بقصد تغطية الاستهلاك المحلى وتوفير فائض للتصدير .

● ابرز زيادة فى المساحة — فيما عدا الارز — تمت فى الحدائق حيث تضاعفت تقريبا ، وزاد انتاج الفواكه بحوالى ٦٠٪ ولكن بعكس الارز لم تزد صادراتنا من الفواكه بنسبة تذكر والواضح ان الانتاج موجه للاستهلاك المحلى.

٣ — الملكية

جدول رقم (٦) : تطور الملكية الزراعية منذ سنة ١٩٥٢

حجم الملكية	١٩٥٢				١٩٦٤			
	عدد الملاك بالالاف	المساحة بالالف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة	عدد الملاك بالالاف	المساحة بالالف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	النسبة المئوية للمساحة
اقل من ٥ فدان	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤ر٣٪	٣٥ر٤	٢٩٦٥	٣٣٥٣	٩٤ر٣٪	٥٤ر٨٪
٥ فدان	٧٩	٥٢٦	٢ر٨٪	٨ر٨٪	٧٨	٦١٤	٢ر٥٪	١٠٪
١٠ فدان	٤٧	٦٣٨	١ر٧٪	١٠ر٧٪	٦١	٥٢٧	٢٪	٨ر٦٪
٢٠ فدان	٢٢	٦٥٤	٠ر٨٪	١٠ر٩٪	٢٩	٨١٥	٩ر٠٪	١٣ر٣٪
٥٠ فدان	٦	٤٣٠	٠ر٢٪	٧ر٢٪	٦	٣٩٢	٠ر٢٪	٦ر٤٪
١٠٠ فدان	٣	٣٣٧	٠ر١٪	٧ر٣٪	٤	٤٢١	٠ر١٪	٦ر٩٪
٢٠٠ فدان فاكثر	٢	١١٧٧	٠ر١٪	١٩ر٧٪	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

ويبين هذا الجدول اثر قوانين الاصلاح الزراعى ومنه يتضح

● قبل الاصلاح الزراعى كان هناك خمسة آلاف مالك يمثلون ٢ر٠٪ من مجموع الملاك ويسيطرون على ١ر٤١٥ر٠٠٠ فدان اى ٢٧٪ من الاراضى الزراعية بمتوسط قدره ٣٠٣ فدان للمالك الواحد.

● ترتب على قوانين الاصلاح الزراعى ان زاد نصيب من يملكون اقل من خمسة افدنة من ٣٥ر٤٪ الى ٥٤ر٨٪ من الاراضى الزراعية . وارتفع متوسط ما يملكه الفرد منهم من ٨ر٠ من الفدان الى ١ر٣ فدان مع ملاحظة ان المنتفعين من الاصلاح تكون ملكيتهم فى المتوسط ثلاثة افدنة .

● يبلغ اجمالى مساحة الاراضى التى يحتاج ملاكها الى استخدام العمل الاجير اكثر قليلا من ٤٠٪ من مجموع الاراضى الزراعية على اساس اعتبار ان مالك الخمسة افدنة لايستخدم عملا اجيرا بشكل اساسى ومنتظم .

● ابرز ظاهرة و تطور الملكية فى الاراضى التى لم يشملها الاصلاح الزراعى هى ان من يملكون ما بين عشرون وخمسين فدانا قد زاد عددهم من ٠٠٠ر٢٢ الى ٠٠٠ر٢٩ وزاد نصيبهم من الاراضى من ٩ر١٠٪ الى ٣ر١٣٪ .

د . اسماعيل صبرى عبد الله